المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/05/2014

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

هل سيفي الصبار بوعده بتسوية ملف مجموعة هرمومو؟

محمد متقي الله ×

في سنة 1998، انشا الراحل الحسن الثاني لجنة مستقلة للتعويضات لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لطي ملفات سنوات الرصاص بداية من سنة 1956 إلى حدود سنة 1998 مع إنشاء مجلس استشاري لحقوق الإنسان، هذا الإجراء، بث في نفوس الضحايا نوعا من الإرتياح واعتبروه اعترافا من طرف الدولة على ما اقترفته في حقهم من قمع واختطافات واعتقالات وشتى أنواع التنكيل. انكبت اللجنة على دراسة الملفات التي وردت عليها، وخلصت إلى تعويض فئة قليلة من الضحايا، وإقصاء جزء كبير من القضايا، وهي جزء لا يتجزأ من تاريخ المغرب، وعلى سبيل الذكر ملف مجموعة اهرمومو، الملف الضخم لا من حيث عدد الضحايا، ولا من حيث الخروقات التي شابته، من محاكمة غير عادلة، إعدام ضباط كبار بدون محاكمة، إدانة ضباط وضباط صف جلهم لا علم لهم بالمحاولة الإنقلابية، تبرئة الطلبة ضباط الصف وبعض الجنود، براءتهم لم تجدهم شيئا، وتم التشطيب على فئة كبيرة منهم من صفوف الجيش لا إراديا وتم إلحاق البعض بإدارات عمومية. اللجنة انهت عملها تحت شعار «قولو العم زين » وارتات في الملف السالف الذكر برفض الطلب. مكتفية بذر الرماد في بعض العيون. انشئت هيئة جديدة، هيئة الإنصاف والمصالحة هي الأخرى لم ترق لطموحات الضحايا وكان رأيها في الملف المعلوم، عدم الإختصاص يا عجباه ... انهت الهيئة عملها بنفس الأسلوب للجنة التي سبقتها.

وعلى إثر الحراك الذي هبت ريحه بالثورات والإحتجاجات مع رفع الشعارات من أجل التغيير، ومحاربة الفساد والمفسدين، ارتاى النظام المغربي بإعطاء أوامره السامية بطرح دستور جديد وتاسيس مجلس جديد: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعيين ادريس اليزمي رئيسا ومحمد الصبار امينا عاما لهذه المؤسسة الجديدة، تعيين هذا الأخير اعتبره البعض ورقة رابحة لبعض الضحايا بصفته من المؤسسين للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وترؤسه له لاكثر من ولاية وهو من احتضن ملفنا وترك توصيات في شانه لما سلم المشعل لخلفه الأستاذ مصطفى المنوزي. مرت لحد الآن ثلاث سنوات وشهر، ولا جديد في الموضوع وللتوضيح اكثر، ان الامين العام للمجلس صرح مرة في ندوة نظمت بالبيضاء بتاريخ 10 فبراير 2013 تعهد ان تسوية الملف ستكون بالطريقة التي تمت بها تسوية ملف ناكونيت، سنة مضت ولا جديد. مرة اخرى بكلية العلوم بالمحمدية خلال ندوة نظمها المنتدى بشراكة مع الكلية السابقة الذكر تحت عنوان «الحقيقة في تجربة العدالة الإنتقالية بالمغرب» الندوة حضرها عميد الكلية والأستاذ المنوزي . ذ.بلماحي . ذة «جان شولزر» ذة خديجة مروازي - ذ. محمد العبار ...

بالمناسبة تقدمت بمداخلة ساءلت ذ. الصبار كالتالي : - لماذا يتم القفز على ملف اهرمومو وتغييبه في النقاشات حيث تذكرون الأحداث بمسمياتها وتواريخها بدءًا من 1956 - 1957 - 1958 . 1963 . 1965 وتمرون إلى 1973 - 79 - 81 - 84 إلخ ...؟ - من هي الجهة او الجهات التي تقف وتعترض على تسوية هذا الملف ؟ - هل سيظل طابو من الطابوهات إلى الأبد؟

لقد اعطيت وعودًا لتسويته لكن لا شيء يذكر؟ هل تنتظرون حتى يطوى هذا الملف بيولوجيا حتى يرحل ذووه؟ نقول لكم بلى، سيبقى إرثا لأبنائنا.

جواب الأستاذ الصبار لم يكن شافيا ومقنعا حيث قال بأن ملف اهرمومو حاضر وليس هناك تغييب (هذا رأيه) وتعهد من جديد بأنه مع تسوية الملف إذ لا يعقل بأن القادة تم تعويضهم (الضباط) فانتم كذلك يجب تعويضكم .

نتمنى أن يكون هذا الوعد ليس كوعد عرقوب لأخيه وان لا يكون سمكة من سمك ابريل).

مطالبنا مشروعة وليست صدقة، لقد اغتصب شبابنا وحرمنا من مواطنتنا وبقينا محط أنظار المجتمع الذي لا يرحم بأننا خونة، اللهم قلة القليلة التي تعلم ما جرى، وما نطالبه هو: عيش كريم لأبنائنا، اما نحن فقد أكل الدهرعلينا وشربه.

نريد رد الإعتبار لنا، جبر الضرر المادي والمعنوي، معاش محترم، تغطية صحية شاملة، إدماج إجتماعي لأولادنا .

× رئيس لجنة التنسيق الوطنية لمجموعة أهرمومو

Conseil national des droits de l'Homme

مزاعم بالتعذيب داخل مخافر الشرطة على طاولة الرميد والصبار

■ حنان بكور ■

قبل أن يجف المداد الذي كتبت به أمنيستي تقريرها عن التعذيب بالمغرب، خرجت إلى العلن حالتان جديدتان معروضتان على وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. الحالة الأولى تتعلق بشكاية صادمة، موثقة بالصور، وجهها المحامي بهيئة الرباط، محمد اشماعو، إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط، وهي الشكاية التي تسرد قصة تعذيب يقول المواطن إسماعيل زهير، المعتقل احتياطيا بسلا تحت رقم 87467، إنه تعرض له. وحسب مصدر من وزارة العدل، فإن «ادعاءات إسماعيل زهير غير صحيحة، وإنه لما ألقي القبض عليه تم تنقيطه ليثبت أنه مبحوث عنه في قضية أخرى تتعلق بتكوين عصابة إجرامية بإسبانيا، وهو الآن معروض على القضاء».

قصة أخرى معروضة على أنظار المجلس الجهوي لحقوق الإنسان يتابعها العديد من المراقبين بدهشة كبيرة، وتتعلق بخادمة يروج أنها «تعرضت للتعذيب أثناء التحقيق معها من قبل درك دار بوعزة بضواحي مدينة الدار البيضاء». وفي هذا السياق قالت نبيلة التبر، عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن «المجلس توصل فعلا بشكاية الخادمة»، وأضافت، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أن «الأمر بين يدي القضاء الآن، وأنه يجري تحقيق في القضية، وبالتالي، يجب انتظار نتائج التحقيق واحترام سريته».

● التفاصيل ص 5

Conseil national des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

مزاعم بالتعذيب داخل مخافر الشرطة والدرك على طاولة الرميد والصبار

كدمات على الوجه والقدمين يقول اسماعيل زهير إنها من آثار تعذيب تعرض له على أيدي رجال الأمن

■ الرباط حنان بكور ■

مزاعم بالتعذيب والاختطاف والتهديد بالاغتصاب والقتل، إن صحت، تعيد طرح سؤال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مغرب يعتبر أنه تصالح مع ماضيه.

بالموازاة مع التقرير الصادم الذي أصدرته منظمة العفو الدولية عن التعذيب في المغرب، تفجرت أخيرا قصص صادمة جديدة عن مزاعم بالتعذيب داخل مخافر الشرطة والدرك، بعضها وضع على طاولة وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وبعضها الآخر على طاولة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مما يدفع العديد من المراقبين إلى طرح السؤال القديم الجديد: هل عادت أساليب التعذيب القديمة إلى الواجهة بعد انطفاء شعلة الربيع العربي؟

تقرير أمنيستي تحدث عن استمرار أساليب التعذيب في عهد حكومة عبد الإله بنكيران خاصة «الضرب المبرح على الرأس والأعضاء التناسلية وباطن القدمين، وتعليق المعتقلين، وإجبارهم على وضع رؤوسهم في المراحيض، والاغتصاب بالزجاجات».

«تعذيب» و«تهديد» بـ«اغتصاب» الأبناء و«قتل» الوالدين!

مزاعم بالتعذيب تتضمنها شكاية تروي قصة صادمة، «موثقة» بالصور، وجهها المحامي بهيأة الرباط محمد أشماعو إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط، وهي الشكاية التي تسرد مزاعم بالتعذيب، تعرض له، حسب المحامي، مواطن من العاصمة نهاية السنة الماضية.

ويتعلق الأمر بإسماعيل زهير، المعتقل احتياطيا بسلا تحت رقم 87467، والذي تعرض، حسب محاميه، لـ«مظاهر مختلفة من التعذيب على أيدي رجال الأمن داخل ولاية أمن الرباط». وحسب نص الشكاية، التي تتوفر «أخبار اليوم» على نسخة منها، فإن «إسماعيل زهير اعتقل يوم 13 شتنبر 2013 على يد عناصر أمن اقتحمت مطعم «لوغروند كونطوار» بشارع محمد الخامس بالرباط، وكان وقتها يتناول وجبة الغذاء بمعية بعض أصدقائه، ضمنهم النقيب محمد زيان». ويضيف المحامي اشماعو، في شكايته إلى وكيل الملك، «تم اقتياده على الساعة 4 إلى ولاية أمن الرباط بداعي الحصول على معلومات، ورافقهم دون مقاومة، علما أن المسطرة موضوع البحث تتعلق بخلاف عادي بين مهنيي بيع السيارات المستعملة، حيث يطالب صاحب وكالة لكراء السيارات إسماعيل زهير باسترداد سيارتين، الأولى قام بكرائها له والثانية قدمها له من أجل إصلاحها، لكن المعني بالأمر «فوجئ أثناء مكوثه بمقر ولاية الأمن بوجود أفراد أمن اقتادوه ليلا إلى مكتب رئيس الضابطة القضائية وهو معصوب العينين، وتم تعريضه لأبشع أنواع التعذيب والإذلال، ضمنها الضرب المبرح، والتنكيل، ونزع الثياب ووضع عصا بين الركبتين من الجهة الخلفية، والاعتداء على أماكن حساسة من جسده، وتهديده باغتصاب ابنيه وقتل والديه»، حسب ما ورد في نص الشكاية، التي تضيف «واستمر التعذيب إلى غاية الساعة الثانية صباحا من اليوم الموالي، حيث شرعوا في استنطاقه بشأن وقائع ذات صلة بعمل عصابات دولية، وحول أشخاص ومعاملات لا علاقة له بها، وقد امتد البحث إلى حد السؤال عن شخصيات سياسية نافذة، وحول انشطتهم وذويهم». وبعد ذلك، تؤكد «تم حشره بمعصوب العينين داخل سيارة للأمن الوطني جابت الرباط، واتجهت صوب منزله بالرباط، حيث قاموا باقتحام الشقة بحضور حرس الإقامة وبعض السكان الذين تم ترويعهم، وذلك حوالي الساعة الثالثة صباحا».

وقال محامي المعني بالأمر إن «التعذيب والتنكيل داخل سيارة الأمن، وفي نفس الوقت اتجهت سيارة أخرى إلى محل إقامة والديه بحي الرياض، وتم استفسار حارس العمارة عن سيارة زهير وطلبوا منه الولوج إلى مرآب السيارات». ويضف المحامي «لو يتوقف التعذيب، وفي اليوم الموالي تم إيداعه بمخفر إيداع المسجلين بالحراسة النظرية إلى أن حل الليل، حيث تم اقتياده مرة أخرى إلى مكتب رئيس الضابطة القضائية لتستمر معاناته، وعندما قرروا تقديمه أمام النيابة العامة، حذروه من التصريح بتعرضه للتعذيب، مهددين إياه بضعف ورفض إعادته لصاحبها كما قام ببيع سيارة بمبلغ 100 مليون لشخص آخر، ورفض تسليمه السيارة». وأكد المصدر ذاته أن «المعني بالأمر فعلا اعتقل من مُطعم لوغروند كونطوار، وبعد إلقاء القبض عليه تم تنقيطه ليثبت أنه مبحوث عنه في قضية أخرى تتعلق بتكوين عصابة إجرامية بإسبانيا، وهو الآن معروض على القضاء».

«التهديد» بـ«اغتصاب» خادمة قبيل زواجها!

قصة أخرى معروضة على أنظار المجلس الجهوي لحقوق الإنسان يتابعها العديد من المراقبين بدهشة كبيرة، وتتعلق بخادمة يروج أنها «تعرضت للتعذيب أثناء التحقيق معها من قبل درك دار بوعزة ضواحي مدينة الدار البيضاء».

وحسب الشكاية التي توصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويجري التحقيق فيها، فإن «الخادمة التي تتهمها العائلة بالسرقة، اقتيدت إلى المخفر، وتم تعذيبها بوحشية من خلال الضرب والتنكيل والتهديد بالاغتصاب». وتبعا لذلك، حررت عائلتها شكاية تعكف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء على التحقيق فيها.

ويتعلق الأمر بـ«م.س»، البالغة من العمر 26 سنة، وكانت تعمل خادمة لدى أسرة ثرية بدار بوعزة. ويقول محاميها الحسني الإدريسي إن «قصتها بدأت بعد توجيه مشغلتها لشكاية لدى الدرك تتهمها بسرقة مجوهرات ثمينة من البيت»، وتبعا لذلك، يقول المحامي، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، «استدعت المشغلة دركيين، أحدهما من معارف المشتكية وبحضر لبيتها باستمرار، والذي حضر إلى بيت المشغلة بزي مدني، وبرفقته دركي آخر بزي رسمي، واقتادا الخادمة إلى المخفر»، وهناك، يقول «تم تعذيبها بوحشية عبر الضرب في مختلف أنحاء الجسم، لدرجة أن تأثرت حاسة السمع لديها، والضرب بين الفخذين، وهو ما سبب لها نزيف حاد». بعد ذلك، أخذوها، حسب المصدر ذاته، إلى بيتها بحي الألفة، وهو خارج تراب نفوذ الدرك «وقاموا بتفتيش بيتها ولم يعثروا على أي شيء، ثم أعادوها إلى المخفر وهم يضربونها في السيارة». ويضيف المحامي أن «موكلته أخبرته أنه بعد عودتها من تفتيش بيتها، قام رجال الدرك باستدعاء المشتكية التي حضرت رفقة سيدة أخرى، وأخبروها بأنهم لم يعثروا على شيء، وبعد ذلك صاروا يعذبون الخادمة أمام عينيها هي ومرافقتها». وزاد «كما أن أحد رجال الدرك حاول اغتصابها، قائلا «أنت مقبلة على الزواج وأنا غادي نصيفطك عند راجلك مقادة»، حسب ما صرحت به»، مضيفا «أخبرتني أنها أصيبت بحالة هيستيرية وصارت تصرخ بأعلى صوتها مما دفعه على التراجع».

وتبعا لذلك، تقدم دفاع الخادمة بطلب إجراء الخبرة على موكلته، كما تقدم بشكاية ضد رجال الدرك من أجل التعذيب. وفي هذا السياق قالت نبيلة التبر، عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن «المجلس توصل فعلا بشكاية الخادمة»، مضيفا، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أن «الأمر بين يدي القضاء الآن، وأنه يجري التحقيق في القضية، وبالتالي يجب انتظار نتائج التحقيق واحترام سريته».

Conseil national des droits de l'Homme

تدعو المغرب إلى وضع كاميرات داخل مراكز الشرطة

«العفو الدولية» تطلق حملة دولية تحت شعار «أوقفوا التعذيب»

22/6/12

فتن العفاني

أطلقت منظمة العفو الدولية، خلال ندوة صحفية، أول أمس الثلاثاء بالرباط، حملة دولية رفعت خلالها شعار «أوقفوا التعذيب»، شملت مجموع بلدان المعمور، مع التركيز بشكل أساسي على خمس بلدان ممثلة في المكسيك، والفلبين، ونيجيريا، وأزبكستان والمغرب، داعية حكومات هذه البلدان إلى اعتماد آليات وقائية لمنع التعذيب، وذلك بتمكين المتهمين من الحصول الفوري على مؤازرة المحامين، وتثبيت كاميرات داخل مراكز الشرطة لتسجيل التحقيقات وفتح أماكن الاحتجاز أمام المراقبين، هذا مع إجراء التحقيق المستقل والنزيه في الشكاوى الخاصة بادعاء التعرض للتعذيب.

وتشمل هذه الحملة الدولية التي تقودها أمنستي التعذيب تحت عهدة الدولة وأجهزتها، ويشمل نظم العدالة الجنائية والأشخاص المحتجزين في عهدة الجيش ومراكز الشرطة والقوات الخاصة وأجهزة الاستخبارات والأمن السرية، وكذلك أوضاع من قبيل حالات فرض قوانين الطوارئ وتعليماتها وأنظمتها، وأماكن من قبيل مراكز الحجز السرية أو غير الرسمية التي تتعاظم فيها مخاطر تعرض المحتجزين للتعذيب.

وأوضح محمد السكتاوي مدير عام منظمة العفو الدولية، فرع المغرب، أن اختيار منظمة العفو الدولية للمغرب ضمن البلدان الخمسة التي تشملها هذه الحملة يأتي بالنظر لعدة عناصر أهمها أن المغرب شهد تناقصا في أعداد التقارير حول التعذيب في الحجز، ويمتلك تراكما على مستوى العدالة الانتقالية والمصالحة وعلى صعيد التوصيات التي أقرتها هيئة الإنصاف والمصالحة. كما أن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بات محظورا صراحة في قانونه الجنائي، وصادقت الرباط على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وأقرت دستورا جديدا يعد صكا حقوقيا يتضمن حظرا للتعذيب، هذا بالإضافة إلى كون المغرب يوجد اليوم بصدد إنشاء هيئة لرصد أماكن الاعتقال. وهذه العناصر كلها تعتبرها منظمة العفو الدولية، يقول محمد السكتاوي، «مؤشرات إيجابية تتيح للحكومة المغربية إمكانية اتخاذ القرار».

وفيما يخص عدم شمول الحملة لجهات وبلدان في منطقة المغرب الكبير، في إشارة إلى الجزائر والبوليساريو التي تشهد تسجيل انتهاكات وممارسات ممنهجة للتعذيب، قال السكتاوي «إن المغرب، بالنظر لمؤشراته الإيجابية، مقارنة مع دول أخرى، يملك امتياز الدفع في اتجاه استئصال التعذيب ،، مدققا بشأن اتهام المغرب باستمرار ممارسة التعذيب، أن أمنستي ليست مصدر الاتهام، بل ورد ذلك في التقرير الذي اعتمده المقرر الخاص الأممي المعني بالتعذيب خوان مانديز أثناء زيارته للمملكة في شتنبر 2012، كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية، يقر بدوره بذلك في تقريره الأخير حول السجون، حيث دعا كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام إلى جعل سنة 2014 موعدا للقطع مع ممارسة التعذيب».

هذا واعتبر السكتاوي أن المغرب الذي لا يشهد ممارسة ممنهجة للتعذيب، بل حالات فردية، يؤاخذ على سلطاته العمومية «تقاعسها في إجراء التحقيق فيما يرد عليها من شكاوى بشأن حالات التعذيب، وتقاعسها أيضا في تقديم مرتكبيه أمام القضاء، مؤكدا أنه «إذا قامت الحكومة فقط بهذا الإجراء فإنها ستكون قد خطت خطوة جريئة على مسار النجاح في وقف التعذيب».

تتمة ص 2

وأشار في هذا الصدد إلى إحدى الملاحظات التي أوردها، في ذات الموضوع، التقرير الذي أعده المقرر الأممي الخاص المعني بالتعذيب خوان مانديز أثناء زيارته للمغرب، حيث سجل «الغياب الواضح لإجراء تحقيقات سريعة وشاملة في جميع حالات التعذيب وسوء المعاملة، ومقاضاة مرتكبيها، وتوفير سبل الإنصاف الفعالة، وجبر الضرر، بما في ذلك خدمات إعادة التأهيل، لجميع ضحايا التعذيب وسوء المعاملة».

وبعدما أشار السكتاوي إلى أن الحكومة تبقى الجهة الوحيدة المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الممارسات وذلك بالقطع مع ثقافة الإفلات من العقاب التي لازالت سارية والتي تشجع على اقتراف مثل تلك الأفعال، أعلن أن أمنستي تتوجه في إطار هذه الحملة الدولية بعدة توصيات للحكومة المغربية من أجل استئصال التعذيب، والتي تتمحور حول ست عناصر أساسية تتعلق بتوفير الضمانات للمحتجزين أثناء فترة احتجازهم، والتحقيق معهم بإتاحة الفرصة لهم للاتصال بالمحامين دون تأخير، ووضع حد للاعتقال السري وغير المعترف به بإنشاء سجل مركزي للمحتجزين يمكن محاميهم وأسرهم الاطلاع عليه في جميع الأوقات ودون إبطاء عندما يطلبون ذلك، بالإضافة إلى عدم تقاعس السلطات في إجراء تحقيق نزيه ومستقل في جميع بلاغات التعذيب، واستبعاد الاعترافات التي تشوبها شبهة التعرض للتعذيب، وتقديم جميع من تبث في حقه ممارسة التعذيب أمام القضاء، ورد الاعتبار لضحايا التعذيب بتقديم تعويض عادل وكاف.

Conseil national des droits de l'Homme

المسرح الحساني في ضيافة عشاقه بأكادير

انطلقت، اليوم الأربعاء بأكادير، فعاليات الدورة الثانية للمهرجان الوطني للمسرح الحساني التي ينظمها محترف وفاء أكادير للمسرح، من 14 إلى 18 ماي الجاري، بمشاركة مجموعة من الفرق المسرحية و بتعاون مع عدد من الشركاء.

وأوضح رئيس المهرجان إسماعيل العنطرة في افتتاح هذه الدورة، أن تنظيم هذا الحدث الفني نابع من الإيمان الراسخ بعمق وغنى الثقافة الحسانية وأحقية المسرح الحساني في الإشعاع و التعريف به، لكونه "لم يولد ليبقى رهين رقعة جغرافية معينة بل حق له أن ينفتح على جمهور واسع مادام أنه لا يواجه أية مشكلة في التواصل مع المتلقي غير الناطق بالحسانية".

وأكد أن المهرجان يسعى إلى تطوير التجربة المسرحية بالصحراء والمساهمة في لفت الانتباه إلى ضرورة إيلاء مزيد من العناية و الاهتمام بهذا المسرح وتشجيع المبدعين والفنانين العاملين في هذا المجال، معتبرا أن تنظيم هذه التظاهرة خارج الجهات الثلاث للصحراء يمثل تجسيدا لإرادة المهرجان في الانفتاح "لأن المسرح لغة تحتضن اللسان". وأبرز أن برنامج الدورة يضم عروضا مسرحية من مدن أكادير وكلميم و السمارة والعيون وفرقة موسيقية من طانطان، فضلا عن أمسية للشعر الحساني يحييها الشاعر محمد سالم بابا الري من الداخلة ومجموعة من الورشات التكوينية والأنشطة الثقافية بحضور ثلة من الأدباء والمبدعين والمهتمين بالثقافة الحسانية عامة والمسرح الحساني على وجه الخصوص.

ومن جانبه، شدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار على أن انخراط المجلس في دعم هذا المهرجان يعتبر من صميم اهتماماته في النهوض بالحقوق الثقافية كرافد من روافد حقوق الإنسان ويأتي في إطار تفعيل مقتضيات دستور 2011 التي تنص على تعزيز الحقوق الثقافية والاعتراف بتنوع مكونات روافد الهوية الثقافية الوطنية والتي تعتبر الحسانية أحد مكوناتها، مبرزا أن حضور المجلس في هذا المهرجان يعد استمرارا لما تقوم به هذه الهيئة ولجانها الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية في النهوض بوضعية حقوق الإنسان بشكل عام بهذه الأقاليم و بالحقوق الثقافية بشكل خاص.

وبعدما ذكر بعمل المجلس مع مجموعة من الشركاء على إطلاق مشروع متحف الصحراء بالداخلة وعلى إعداد أنطولوجيا الموسيقى الصحراوية و إحداث ماستر للدراسات الصحراوية و إنشاء مركز الدراسات الصحراوية، أشار الصبار إلى دور المهرجان الوطني للمسرح الحساني في تطوير الممارسة المسرحية الاحترافية بجهات الصحراء و إبراز الكفاءات المسرحية الحسانية وتقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين و باقي الفنانين من مختلف جهات المملكة و دعم الثقافة الحسانية وإغناء المشهد الثقافي الجهوي و الوطني.

وتميز حفل الافتتاح بتكريم عدد من الأسماء الفنية مثل محمد الجم وحسن بديدة ومصطفى التوبالي و الفنانة ثريا جبران، التي عهد إليها برئاسة لجنة تحكيم هذه الدورة إلى جانب كل من ميلود بوشايد (أستاذ جامعي متخصص في المسرح الحساني) و أحمد مولود ولد دايداه الهلال (أستاذ جامعي بنواكشوط ومدير مركز الدراسات الصحراوية) و عبد اللطيف الطيبي (صحفي و فنان مسرحي) و أحمد مسعاية (كاتب مسرحي وأستاذ جامعي) و نعيمة زيطان (أستاذة بالمعهد العالي للفن المسرحي و التنشيط الثقافي بالرباط) ومحمد مختار الدهاه (فاعل في المسرح الحساني).

يشار إلى أن الدورة الثانية لهذا المهرجان تنظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومركز الدراسات الصحراوية ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ووكالة الجنوب ووزارة الثقافة ومعهد الصحافة بأكادير وبلدية أكادير وجمعية سوس ماسة درعة للتنمية الثقافة.

http://kafapresse.com/index.php?ida=22459

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار:

تحسن وتطور ملحوظ على مستوى المشهد المغربينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 14 - 05 - 2014

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، السبت الماضي بعمان، إن المشهد الإعلامي المغربي يشهد تحسنا وتطورا ملحوظا.

وأوضح الصبار، في مداخلة خلال الجلسة الأولى للدورة الثالثة لملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، الذي ينظمه مركز حماية وحرية الصحفيين، بالتعاون مع السفارة النرويجية بعمان، في الفترة ما بين ثامن و11 ماي الجاري، إنه بالنسبة للحالة المغربية هناك إعلام تعددي ومنفتح وتحرير للمشهد السمعي البصري، تمثل على الخصوص في إطلاق العديد من القنوات الإذاعية الخاصة، بالإضافة إلى هامش واسع «نسبيا» على مستوى حرية الإعلام.

وأضاف في هذه الجلسة بعنوان «الإعلام ما بعد تحولات الربيع العربي»، أنه إذا كان قانون الصحافة المغربي الحالي يتضمن عقوبات سالبة للحرية ويسمح بمصادرة الصحف، فإن هناك مشروع قانون جديد تعده الحكومة، وفق مقاربة تشاركية مع المهنيين، يتجه في معالمه العامة إلى منع هذه العقوبات ويجعل الحجز أو المصادرة من اختصاص القضاء، مبرزا أنه من المنتظر أن تتم المصادقة على القانون الجديد قريبا.

وتابع أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة العربية الوحيدة المعنية بحقوق الإنسان المدعوة إلى المشاركة في الملتقى، أن دستور فاتح يوليوز 2011، نص على العديد من الحقوق، ومنها حرية التعبير والإعلام، وعززها بالعديد من الضمانات، مشيرا إلى أن الإعلام المغربي كان دائما مواكبا لمسلسل الإصلاحات بالمملكة، التي انطلقت منذ تسعينات القرن الماضي.

وكان الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحافيين، نضال منصور (الأردن)، قد استعرض في الجلسة الافتتاحية للملتقى، حالة حريات الصحافة والإعلام في العالم العربي بعد مرور ثلاث سنوات على ما يسمى ب«الربيع العربي»، مشيرا إلى مختلف أنواع الانتهاكات، المعلنة وغير المعلنة، التي تعرض لها رجال ونساء الإعلام العرب في عدد من البلدان.

وقال إن الملتقى يطمح إلى أن يشكل خطوة لمأسسة العمل الإعلامي المهني، وكذا منصة للحوار للدفاع عن حرية الإعلام، معلنا عن إطلاق جائزة المدافعين عن حرية الإعلام اعتبارا من العام المقبل.

وتتناول جلسات عمل الملتقى، الذي يشارك فيه أزيد من 300 إعلامي وناشط حقوق وسياسيون وفنانون، عدة مواضيع من بينها على الخصوص، «حرية الإعلام... بين الخطاب الديني... وشعارات الأمن الوطني والقومي»، و«الإعلام وحقوق الإنسان»، و«الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي»، و«الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي»، و«دور المبدعين في الدفاع عن حرية التعبير والإعلام»، و«إعلان عمان الثاني للمدافعين عن حرية الإعلام».

وبالموازاة مع أشغال الملتقى، نظمت ورشات تكوينية لإعلاميين من العالم العربي، وملتقى للإعلام الإلكتروني والمدافعين عن حرية الإعلام، بالإضافة إلى عقد اللقاء التأسيسي ل«شبكة المحامون للدفاع عن حرية الإعلام في العالم العربي»، ولقاء تشاوري بين المؤسسات العربية المدافعة عن حرية الإعلام والمؤسسات الدولية المانحة، ولقاء التحالف العربي لدعم حرية الإعلام.

وبالإضافة إلى الصبار، يشارك في الملتقى من المغرب، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان محمد النشناش، وعدد من الصحفيين والمحامين.

http://shababunity.net/show.php?id=915186

جمعية الصحافة والتواصل بخريبكة تنظم الملتقى الثاني للقصة القصيرة 2014

تحت شعار " دور المدرسة في التنشئة على قيم المواطنة وحقوق الإنسان " وسعيا إلى ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني وتشجيع الشباب المبدعين وفتح المجال أمامهم للتنافس والإبداع في جنس القصة القصيرة باللغات العربية والفرنسية والأمازيغية.

و بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (خريبكة بني ملال)، و نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بخريبكة، تعلن جمعية الصحافة والتواصل بخريبكة، عن إطلاقها لبرنامجها الإشعاعي لمسابقة الإبداع القصصي/ الملتقى الثاني للقصة القصيرة للأطفال والناشئة المبدعين.

وقامت لجنة مكلفة من لدن الجمعية بزيارة المؤسسات التربوية المشاركة للتعريف بالمسابقة وأهميتها وتشجيع الأطفال والشباب على المشاركة، وسيتم الإعلان عن أسماء الفائزين، ضمن فعاليات الحفل الختامي للملتقى يوم الأحد فاتح يونيو2014 ابتداء من الساعة الخامسة بعد الزوال بالمركب الثقافي خريبكة. وستخصص للفائزين جوائز قيمة، وهي عبارة عن حواسيب ومجلدات وكتب، كما سيتم طبع النصوص الفائزة والمنوه بها من طرف لجنة التحكيم في كتاب خاص ضمن إصدارات الجمعية.

وتفتح المسابقة في وجه المبدعين الأطفال والشباب في مجال القصة القصيرة باللغات العربية والفرنسية والأمازيغية، حسب الشروط التالية : (أنظر الشروط اسفله) ويمكن للتلميذات والتلاميذ الذين لم يتمكنوا من المشاركة بمؤسساتهم أن يبعثوا مساهماتهم في ملف wordقبل 23 مايو 2014 إلى بريد الجمعية الإلكتروني :
asspckh@gmail.com

للمزيد من المعلومات اتصلوا بالهاتف :0670564382 أو زوروا موقع sawtkhouribga.com

مسابقة الإبداع القصصي/الملتقى الثاني للقصة القصيرة 2014

شروط وضوابط المسابقة

1 تفتتح هذه المسابقة في وجه:

تلاميذ الثانوي التأهيلي والثانوي الإعدادي، العمومي والخصوصي بإقليم خريبكة.

2 أن يكتب الإبداع باللغة العربية الفصحى أو باللغة الفرنسية أو الأمازيغية.

3 أن يكون من جنس القصة القصيرة.

4 موضوع المسابقة محصور في مجال المواطنة والسلوك المدني وحقوق الإنسان(حقوق الطفل / المرأة / العنف / تشغيل الفتيات ...)

5 حرصا على أن تكون المساهمات شخصية،ستخصص لجنة المراقبة ساعتين للمتبارين على مستوى كل مؤسسة للكتابة الإبداعية.

6 تسلم الإنتاجات للجنة المراقبة في أوراق تحرير تحمل طابع الجمعية ،مباشرة بعد المسابقة.

7 وعلى وجه الاستثناء ،تبعث المؤسسات النائية أوالقروية (وادزم أبي الجعد بوجنيبة حطان..) ، المساهمات إلى البريد الإلكتروني المسجل أدناه قبل 19/05/2014 .

8 يمنح الفائز الأول من كل سلك تعليمي عمومي أو خصوصي حاسوب ،وتمنح لمجموعة من المشاركين كتب قيمة.

9 تتولى لجنة تحكيم متخصصة تقييم الأعمال وإعلان النتائج خلال الحفل الختامي.

10 لا يحق لأي مشارك أو جهة الاعتراض على قرارات لجنة التحكيم.

11 يحق لجمعية الصحافة والتواصل نشر المساهمات الفائزة وغير الفائزة.

12 ترفق المساهمة بالاستمارة. (أنظر النموذج).

http://www.maghress.com/khouribga/1009229

مزاعم بالتعذيب داخل مخافر الشرطة على طاولة الرميد والصبار

قبل أن يجف المداد الذي كتبت به أمنيستي تقريرها عن التعذيب بالمغرب، خرجت إلى العلن حالتان جديدتان معروضتان على وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الحالة الأولى تتعلق بشكاية صادمة، موثقة بالصور، وجهها المحامي بهيئة الرباط، محمد اشماعو، إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط، وهي الشكاية التي تسرد قصة تعذيب يقول المواطن إسماعيل زهير، المعتقل احتياطيا بسلا تحت رقم 87467، إنه تعرض له. وحسب مصدر من وزارة العدل، فإن «ادعاءات إسماعيل زهير غير صحيحة، وإنه لما ألقي القبض عليه تم تنقيطه ليثبت أنه مبحوث عنه في قضية أخرى تتعلق بتكوين عصابة إجرامية بإسبانيا، وهو الآن معروض على القضاء».

قصة أخرى معروضة على أنظار المجلس الجهوي لحقوق الإنسان يتابعها العديد من المراقبين بدهشة كبيرة، وتتعلق بخادمة يروج أنها «تعرضت للتعذيب أثناء التحقيق معها من قبل درك دار بوعزة بضواحي مدينة الدار البيضاء». وفي هذا السياق قالت نبيلة التبر، عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن «المجلس توصل فعلا بشكاية الخادمة»، وأضافت، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أن «الأمر بين يدي القضاء الآن، وأنه يجري تحقيق في القضية، وبالتالي، يجب انتظار نتائج التحقيق واحترام سريته».

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D9%85%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%81%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1/12368#.U3S6hfldW_s

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
صحيفة الناس

السكتاوي: المغرب يفشل في التحقيق في حالات التعذيب واستمرار حالات الإفلات من العقاب

في الندوة الصحفية لـ«أمنستي» حول الحملة العالمية لمناهضة التعذيب

187/13

صحيفة الناس

قال محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية (أمنستي) بالمغرب، إن هذا الأخير ما فتئ يقوم باتخاذ التدابير الهادفة إلى استئصال مختلف أشكال التعذيب وسوء المعاملة، وهي التدابير التي تتجلى من خلال الاشتغال على إنشاء آلية لرصد التعذيب ومراقبة أماكن الاحتجاز، وكذا مصادقة المغرب على الاتفاقية الأممية حول مناهضة التعذيب وتجريم هذا الأخير بموجب القوانين المغربية. إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان. لكنه في المقابل - يؤكد السكتاوي- رغم هذه التراكمات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة في المجال الحقوقي، فإن المغرب لازال من ضمن البلدان التي يسجل فيها استمرار الإفلات من العقاب وعدم محاكمة ومساءلة الجناة.

من جانب اخر، أكد السكتاوي في معرض الندوة الصحفية التي نظمتها منظمة العفو الدولية أول أمس الثلاثاء بالرباط بمناسبة انطلاق الحملة العالمية لمناهضة التعذيب تحت شعار «اوقفوا التعذيب»، والتي تتزامن مع مرور 50 سنة على تأسيس المنظمة ومرور 30 سنة على توقيع الاتفاقية الأممية لمناهضة التعذيب (1984)، أكد على أن المغرب من بين البلدان التي تعاني من ضروب سوء المعاملة في ظل وجود «نظام قانوني متداع وتقاعس قضائي والاستمرار في استخدام الاعترافات القسرية»، وهو ما يفرض على الحكومة الحالية العمل على عدم التستر عن هذه الممارسات عبر اتخاذ قرارات شجاعة وتدابير ملموسة من شأنها القضاء على مختلف اشكال التعذيب وسوء المعاملة، وكذا تحسين صورة المغرب الخارجية، وهو الرهان الذي قدمت بخصوصه منظمة أمنستي جملة من التوصيات المتعلقة اساسا بتوفير الضمانات اثناء فترة الاحتجاز، ووضع حد للاعتقال السري والإفلات من العقاب، وضمان عدم اعتداد المحاكم بالأدلة والاعترافات التي يتم الحصول عليها من خلال التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة.

صالح عبد اللوي، المدير التنفيذي لأمنستي المغرب، من جهته قدم عرضا بسط فيه حالات تعذيب في مجموعة من البلدان ، حيث أكد من جهته على ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة في بلدنا وكل ما يرتبط بها من أساليب وحالات، وهو ما توقفت عنده سميرة بقاس، منسقة الحملات بالمغرب، من خلال عرضها لحالة علي أعراس المعتقل بعد أن سلمته السلطات الاسبانية للمغرب رغم مطالبة لجنة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بعدم تسليمه. إضافة إلى دراسة حالات أخرى تتعلق بمظاهرات الاحتجاج وتعرض المعتقلين إبانها للتعذيب أو مختلف ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة الدولية ستستمر لمدة سنتين وتهدف إلى القضاء على التعذيب ووضع حد له في مختلف البلدان العالمية، ومنها المغرب.

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة

أكادير تحتفي بالمسرح الحساني بنكهة حقوقية

انطلقت، أمس (الأربعاء) بأكادير، فعاليات الدورة الثانية للمهرجان الوطني للمسرح الحساني، الممتد من 14 إلى 18 من الشهر الجاري، من تنظيم محترف "وفاء أكادير" للمسرح بشراكة مع مركز الدراسات الصحراوية وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبمشاركة مجموعة من الفرق المسرحية.

وأوضح إسماعيل العنطرة رئيس المهرجان في افتتاح هذه الدورة، أن تنظيم هذا الحدث الفني نابع من الإيمان الراسخ بعمق وغنى الثقافة الحسانية وأحقية المسرح الحساني في الإشعاع والتعريف به، لكونه "لم يولد ليبقى رهين رقعة جغرافية معينة، بل حق له أن ينفتح على جمهور واسع مادام أنه لا يواجه أية مشكلة في التواصل مع المتلقي غير الناطق بالحسانية".

وأكد إسماعيل العنطرة، أن المهرجان يسعى إلى تطوير التجربة المسرحية بالصحراء والمساهمة في لفت الانتباه إلى ضرورة إيلاء مزيد من العناية والاهتمام بهذا المسرح وتشجيع المبدعين والفنانين العاملين في هذا المجال، معتبرا أن تنظيم هذه التظاهرة خارج الجهات الثلاث للصحراء يمثل تجسيدا لإرادة المهرجان في الانفتاح "لأن المسرح لغة تحتضن اللسان".

وأبرز، أن برنامج الدورة يضم عروضا مسرحية من مدن أكادير وكلميم والسمارة والعيون وفرقة موسيقية من طانطان، فضلا عن أمسية للشعر الحساني يحييها الشاعر محمد سالم بابا الري من الداخلة ومجموعة من الورشات التكوينية والأنشطة الثقافية، بحضور ثلة من الأدباء والمبدعين والمهتمين بالثقافة الحسانية عامة والمسرح الحساني على وجه الخصوص.

ومن جانبه، شدد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على أن انخراط المجلس في دعم هذا المهرجان، يعتبر من صميم اهتماماته في النهوض بالحقوق الثقافية كرافد من روافد حقوق الإنسان. ويأتي في إطار تفعيل مقتضيات دستور 2011 التي تنص على تعزيز الحقوق الثقافية والاعتراف بتنوع مكونات روافد الهوية الثقافية الوطنية والتي تعتبر الحسانية أحد مكوناتها، مبرزا أن حضور المجلس في هذا المهرجان يعد استمرارا لما تقوم به هذه الهيئة وجاتها الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية في النهوض بوضعية حقوق الإنسان بشكل عام بهذه الأقاليم وبالحقوق الثقافية بشكل خاص.

صورة لأحد المسرحيات (أرشيف)

وبعدما ذكر بعمل المجلس مع مجموعة من الشركاء على إطلاق مشروع متحف الصحراء بالداخلة، وعلى إعداد أنطولوجيا الموسيقى الصحراوية وإحداث ماستر للدراسات الصحراوية وإنشاء مركز الدراسات الصحراوية، أشار الصبار إلى دور المهرجان الوطني للمسرح الحساني في تطوير الممارسة المسرحية الاحترافية بجهات الصحراء، وإبراز الكفاءات المسرحية الحسانية، وتقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين وباقي الفنانين من مختلف جهات المملكة، ودعم الثقافة الحسانية، وإغناء المشهد الثقافي الجهوي والوطني.

وتتمثل أهداف المهرجان في تطوير الممارسة المسرحية الاحترافية بجهات الصحراء، وإبراز الكفاءات المسرحية الحسانية والتعريف بها وطنيا، كما يهدف إلى تقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين وباقي الفنانين من مختلف جهات المملكة، ودعم اللهجة الحسانية في الإنتاجات الفنية الوطنية، كما يسعى إلى التعريف بالثقافة الحسانية من خلال المسرح وإغناء المشهد الثقافي الجهوي والوطني.

وتميز حفل الافتتاح بتكريم عدد من الأسماء الفنية، مثل محمد الجم وحسن بديدة ومصطفى التوبالي والفنانة ثريا جبران، التي عهد إليها برئاسة لجنة تحكيم هذه الدورة إلى جانب كل من ميلود بوشايد أستاذ جامعي متخصص في المسرح الحساني، وأحمد مولود ولد دابداه الهلال، أستاذ جامعي بنواكشوط، ومدير مركز الدراسات الصحراوية، وعبد اللطيف الطيبي صحافي وفنان مسرحي، وأحمد مسعاية كاتب مسرحي وأستاذ جامعي، ونعيمة زيطان أستاذة بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي بالرباط، ومحمد مختار فاعل في المسرح الحساني.

يشار إلى أن الدورة الثانية لهذا المهرجان تنظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومركز الدراسات الصحراوية ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ووكالة الجنوب ووزارة الثقافة ومعهد الصحافة بأكادير وبلدية أكادير وجمعية سوس ماسة درعة للتنمية الثقافة.

(و م ع)

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية وورزازات في لقاء دراسي حول تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالجهة

اختتمت يوم الأحد 11 ماي 2014 بفندق النخيل اشغال اليومين الدراسيين اللذي نظمتهماا اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية وورزازات.ويأتي هذا اللقاء حسب الأرضية التي أعدها المنظمون بناء على المادتين 19 و30 من النظام الداخلي للمجلس حول المهام المسندة للجان الجهوية ,وكذلك سعيا لإشراك كل الفاعلين جهويا في بناء مسلسل حماية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها وفقالمنهجية تشاركية.

وقد حضر اللقاء ازيد من 100 مشاركة ومشارك من مختلف المواقع :جمعوية إعلالامية حقوقية ونسائية ,كما حضرها مجموعة من المتدخلين والمتدخلات على المستوى الوطني في المجال الحقوقي :

الأستاذة جميلة السيوري في ورقة حول التعريف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية

الأستاذ بوشعيب ذو الكفل في مداخلة حول الأرضية المواطنة ومضامينها ورهاناتها وأهدافها

الأستاذ ندير المومني في عرض حول الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

كما عرف اللقاء برمجة ثلاث ورشات موضوعاتية للتشاور حول :

-تشخيص واقع تعاطي المجتمع المدني للتعبئة والتحسيس والحماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجهة

– دور المجتمع المدني في ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها

– التعبئة وتدبير الشراكات

والتي قام بتسهيلها كل من الأساتذة مولاي احمد العمراني ,الحسين اوسقل,قاسم عبد اللطيف حيث توجت بتقرير ختامي أدرجت فيه مجموعة من التوصيات والآليات الكفيلة بمتابعتها.

وعن اهداف اللقاء تضيف اللجنة التنظيمية على انهامناسبة لخلق دينامية تعبئ فاعلين حكوميين وغير حكوميين في الحقل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والإعلامي من اجل توسيع الجهود الحالية والمستقبلية وترصيدها وتنسيقا.

http://malghad.com/news4805.html

Les planches pour valoriser au mieux la culture hassanie

Festival national du théâtre hassani à Agadir

Composante essentielle de l'identité marocaine, la culture hassanie investira les planches. Une richesse certaine qui bénéficiera des apports d'un autre moyen d'expression artistique,

Ainsi Agadir abrite du 14 au 18 mai courant le Festival du théâtre hassani. Une deuxième édition, organisée sous le signe de la continuité.

Les organisateurs en sont conscients ; Depuis quelques années déjà, le théâtre est devenu un moyen qui permet à la culture hassanie de se développer et d'expérimenter de nouvelles approches artistiques.

De Laâyoune, Smara, Dakhla, Tan Tan, Guelmim ... des troupes de théâtre, pétillant de créativité, sont venues rivaliser en jeu, mise en scène, éclairage, interprétation et scénarios ... L'objectif est certainement de mettre sur scène différentes situations humaines, de valoriser un vécu spécifique et singulier, mais aussi de promouvoir une culture reconnue par la nouvelle Constitution.

C'est un jury des plus avertis qui départagera les troupes en lice. La présence de la comédienne de renom et ex-ministre de la Culture Touria Jabrane, est déjà un gage d'une lecture critique de qualité. Dans sa tâche, elle sera épaulée par quatre autres membres dont l'écrivain et directeur de l'Institut supérieur des arts dramatiques Ahmed Mesaaya et le metteur en scène et professeur à l'Institut national d'animation théâtrale Naima Zitane.

Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits humains (CNDH) l'a bien expliqué, mercredi, lors de la cérémonie d'ouverture. Il a estimé qu'à travers ce genre de manifestation, « l'on est en train de mettre en œuvre à la fois le texte et l'esprit de la Constitution, notamment l'article 5 stipulant que « l'Etat œuvre à la préservation du hassani, en tant que partie intégrante de l'identité culturelle marocaine unie, ainsi qu'à la protection des expressions culturelles et des parlers pratiqués au Maroc».

Quatre jours durant, les férus des planches auront droit à des spectacles, des débats et des soirées musicales. Le tout couronné par un vibrant hommage rendu à trois hommes de théâtre : Mohamed El Jam, Hassan Badida et Mostafa Toubali.

L'ambiance bon enfant de la cérémonie d'ouverture est un signe avant-coureur de vrais moments de partage, de plaisir et de passion. Quoi de plus beau pour inciter à une réelle réflexion culturelle et artistique?

Les droits de l'Homme au Maroc et en Algérie

Un bref aperçu

Le Royaume du Maroc s'est engagé depuis l'intronisation de S.M le Roi Mohammed VI dans une politique avant-gardiste d'adoption des standards internationaux en matière de droits de l'Homme. De grands chapitres ont été consacrés aux droits de l'Homme dans la nouvelle Constitution de 2011. La plupart des conventions onusiennes en ce domaine ont été ratifiées. De même, les lois internes dont les Codes civil et pénal, de la famille et plus récemment la justice militaire ont été amendées, et ce pour compléter l'arsenal de la préservation des droits humains, honorer les engagements du Maroc et s'inscrire dans le cadre de la réforme déjà en cours du système judiciaire pour le mettre en harmonie avec la nouvelle Constitution qui renforce l'indépendance de la justice et consacre le droit à un procès équitable garantissant l'ensemble des prérogatives inscrites dans les conventions internationales ratifiées par le Maroc.

Concernant la situation au Sahara marocain, ses villes vivent paisiblement et leurs habitants exercent tranquillement leurs activités économiques, sociales, culturelles et politiques. Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), apprécié par le Conseil de sécurité de l'ONU pour trois ans successifs, dispose de commissions régionales à Laâyoune et Dakhla. Il contrôle le respect des droits de l'Homme par l'administration, enquête sur les violations présumées et reçoit les plaintes. Cette évolution concerne les provinces du Sahara comme l'ensemble du Royaume. Comme en témoignent beaucoup d'observateurs.

Le Conseil de sécurité de l'ONU se félicite du dialogue continu entre le CNDH marocain et les instances onusiennes. Les mécanismes nationaux dans le domaine des droits de l'Homme sont efficaces, selon «Human Rights Watch» et «Amnesty International» qui ont loué le professionnalisme du CNDH et de ses commissions régionales. HRW note, en 2014, la coopération des autorités marocaines avec «les experts de l'ONU en matière des droits humains». Le Parlement européen dans une résolution d'octobre 2013 salue les efforts du Maroc, «le travail efficace » du CNDH au Sahara et la visite du Rapporteur spécial des Nations unies sur la torture.

Encore en 2013, le secrétaire général des Nations unies s'est félicité de la situation de sécurité dans laquelle travaillaient les membres de la MINURSO au Maroc. Parler de violations graves et massives des droits de l'Homme au Maroc, que ce soit dans les provinces du Sud ou du Nord est inexact et aberrant.

Oui, il n'y a que des machinations orchestrées par le pouvoir algérien. Notamment quand celui-ci avance que l'ONU et ses organes sont interdits d'aller au Sahara. Le contraire est plutôt vrai, ce territoire est ouvert aux visiteurs étrangers, gouvernements, parlements, ONG, journalistes et les procédures spéciales. Depuis 2000 à aujourd'hui, le Maroc a reçu huit procédures spéciales des organes de l'ONU et presque toutes se sont rendues au Sahara. Par contre, en Algérie et dans les camps de Tindouf contrôlés par l'armée algérienne et les milices du Polisario, la situation des droits de l'Homme est critique et nécessite une intervention d'urgence de la part de la communauté internationale. Les positions de ces mêmes instances internationales sont bien claires pour ce qui se passe aux camps de Lahmada décrite par les Européens de «prison à ciel ouvert». Le secrétaire général de l'ONU se plaignait, en 2013, d'une insécurité qui concernait les ONG (trois personnes enlevées en 2011 de Rabouni) et la MINURSO.

Il s'inquiétait de la dérive potentielle de jeunes sans perspectives d'avenir vers les réseaux criminels mafieux et/ou terroristes du Sahel. Il évoquait enfin l'opacité qui entoure les camps dans lesquels, malgré les demandes régulières du Conseil de sécurité, aucun recensement sérieux n'y a été permis. «On sait peu de choses sur la situation des droits de l'Homme dans les camps des réfugiés», concluait-il. Et ce, malgré que le HCR soit sur place. Ce qui remet en question le travail de cette instance. La répression barbare des soulèvements actuels de la population dans les camps de Tindouf par l'armée algérienne et la direction du Polisario, l'assassinat de deux personnes qui voulaient regagner la Mauritanie par l'armée algérienne et autres crimes tus à cause du blocus de la zone et l'interdiction de l'accès aux médias libres et aux ONG indépendantes, montrent que les inquiétudes, exprimées par le monde, les Centres d'études internationaux et les ONG à l'ONU et au Parlement européen sont réelles. En janvier dernier, des ONG reconnues comme HRW, Amnesty International ou la FIDH et d'autres ont demandé au gouvernement algérien de permettre l'accès au territoire algérien à leurs membres et aux représentants onusiens dont les demandes de visites sont rejetées, comme celle concernant le Rapporteur spécial sur la torture. Alger persiste à critiquer la situation au Maroc pour des motifs d'abord hégémoniques et exporter sa crise politique interne liée au régime et couvrir les graves violations sur son propre territoire des droits humains.

Alger veut se présenter comme défenseur des droits de l'Homme alors que son registre interne en la matière ne le lui permet point. Dernièrement, la répression des manifestations pacifiques des populations de Ghardaïa par les forces de sécurité (sans oublier les violations systématiques quotidiennes contre les Kabyles) qui a fait plusieurs victimes, prouve le désintérêt total d'Alger des droits de l'Homme. Ces violations ont été dénoncées par la Ligue algérienne des droits de l'Homme qui accuse les services de sécurité de racisme et de violations des droits humains des Mozabites. La ville de Ghardaïa en Algérie ressemble davantage à un champ de bataille avec ses maisons brûlées, ses magasins pillés, ses habitants opprimés et ses composantes socio-religieuses instrumentalisées. «Ghardaïa est pire que Alep en Syrie», ont déclaré les

victimes de la répression en Algérie. En appelant la communauté internationale et à sa tête l'ONU, par le biais du Haut-commissariat aux droits de l'Homme, à une intervention rapide, la Ligue algérienne avait souligné que la minorité mozabite subit et vit au rythme de violations graves et périodiques de ses droits humains et ce, depuis l'indépendance. En matière des disparitions forcées, le Groupe de travail sur les disparitions forcées (GTDFI) est interdit de visite en Algérie, à l'instar des procédures spéciales les plus importantes. De même que l'absence de coopération de l'Algérie pour élucider des milliers de cas de disparitions forcées est à la une de tous les rapports des ONG internationales et nationales.

Voilà, c'est cette réalité qu'il faut prendre en compte, et non une thèse algérienne de propagande qui trouve encore certains relais en Europe. Sans oublier le détournement par les hauts gradés de l'armée algérienne des rentes faramineuses du gaz et du pétrole pour leurs propres comptes et pour des spéculations stériles.

L'Instance pour la parité et la loi contre la violence fondée sur le genre dans les tiroirs

Pour le gouvernement Benkirane, l'égalité entre les femmes et les hommes n'est pas une priorité

L'anecdote fait grincer des dents. Cela s'est passé à la dernière rencontre de la majorité réunie en grande pompe pour adopter sa nouvelle charte. A la tribune, il n'y a que des hommes. Entre les leaders et les présidents de groupes parlementaires appartenant à la coalition au pouvoir, il n'y a pas l'ombre d'une femme. Ce jour-là, les femmes de la majorité, qu'elles soient ministres ou parlementaires, sont en retrait, placées en simples spectatrices d'un événement dont elles ne sont probablement pas actrices. Parmi les présentes à cette grand-messe de la majorité nouvelle version, l'ancienne ministre du Développement social, de la Famille et de la Solidarité sous le gouvernement d'Abbas El Fassi Nouzha Skalli. La députée PPS s'empresse d'en faire la remarque au chef du gouvernement lui enjoignant d'appeler au moins les femmes à ses côtés pour la signature de la charte de la coalition. « Qu'une femme nous rejoigne à la tribune pour faire des youyous », répond alors le chef du gouvernement et chef de file de la majorité Abdelilah Benkirane dans un énorme mépris à la moitié de la société.
Rire gras dans la salle. La gêne est perceptible sur certains visages. C'est exactement ce jour-là et après avoir entendu M. Benkirane réduisant l'action des Marocaines aux youyous que Nouzha Skalli a pris sa décision de faire acte de sa candidature pour le poste de secrétaire général du PPS, sa famille politique. «C'est la goutte d'eau qui a fait déborder le vase », confie-t-elle. Et de poursuivre : « Il est urgent que les Marocaines soient au cœur du pouvoir politique. C'est à ce niveau que leur avenir se décide. C'est l'une des principales raisons pour laquelle je me suis portée candidate. Mon objectif est de remettre au premier plan la question des femmes et de l'égalité. Il faut bien le dire, cette question ne semble plus être une priorité pour ce gouvernement».
Cette petite phrase prononcée par Benkirane –«qu'une femme vienne nous rejoindre pour faire des youyous»- en dit long sur la gouvernance de la question féminine en terre marocaine.

Pas de politique publique portant sur l'égalité

Plus que jamais, les acquis des Marocaines, arrachés de haute lutte, sont menacés. Le mariage des mineures, les violences à l'encontre des femmes, l'impunité pour les délits fondés sur le genre, l'inégalité dans l'accès aux postes de responsabilité et dans les salaires, etc ; sont autant de points noirs dans la vie quotidienne de la moitié de notre société.
En avril dernier, plusieurs dizaines d'associations féminines et de défense des droits humains ont organisé une marche de l'égalité à Rabat. L'objectif est clairement brandi : la nécessaire application de l'article 19 de la Constitution et la mise en œuvre d'une politique assurant l'égalité entre les femmes et les hommes.
« L'article 19 stipule que les hommes et les femmes sont égaux dans leurs droits politiques, économiques, sociaux, culturels et environnementaux et que l'on doit mettre fin à toutes les formes d'inégalité : la violence domestique, le mariage de mineures, l'inégalité des salaires, la polygamie et l'analphabétisme », rappelle cette activiste du mouvement féminin.

Après 3 années aux commandes du pouvoir, le gouvernement Benkirane n'a pas encore réussi à produire la moindre mesure en faveur des Marocaines. « Mais où est donc passé le projet de loi relatif à la lutte contre la violence à l'encontre des femmes? » s'interroge cette membre fondatrice de l'Association marocaine des femmes du Maroc (ADFM). On s'en souvient, un projet de loi avait été présenté en Conseil de gouvernement, il y a quelques mois, par Bassima Haqqaoui, la ministre islamiste de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social. Le texte avait provoqué la colère du mouvement féminin qui n'avait pas été consulté. Les activistes des droits des femmes n'ont pas été les seules à rejeter le projet de loi de B. Haqqaoui. Les alliés de la majorité n'ont pas été convaincus par les propositions de la ministre voilée. Résultat, le projet de loi sur la lutte contre la violence à l'encontre des femmes a été renvoyé devant une commission ministérielle, présidée par le chef du gouvernement himself. Copie à revoir ou projet enterré ? La question s'est posé avec insistance au sein de la société. Le Conseil national des droits de l'Homme s'est fort heureusement saisi du dossier. Le 8 mars dernier, l'instance que préside Driss El Yazami a rendu publiques leurs recommandations pour que la lutte contre la violence faite aux femmes soit efficiente. « Le projet de loi sur la lutte contre la violence à l'encontre des femmes ne doit surtout pas faire l'objet de surenchères politiciennes. Une telle loi doit être au contraire au cœur d'un consensus et d'une mobilisation nationaux», a prévenu le président du CNDH lors d'une conférence de presse présentant les principales recommandations du conseil relatives à la lutte contre la violence faite aux femmes.

Les rendez-vous manqués du gouvernement Benkirane

Sur le chemin de l'égalité entre les femmes et les hommes, l'Exécutif multiplie les ratages et les rendez-vous manqués. Ainsi en est-il pour l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, (APALD). Une autre instance prévue par la Constitution et qui n'a toujours pas vu le jour. Les conclusions du comité scientifique chargé «d'étudier les propositions relatives à l'Instance de la parité et contre la discrimination contre les femmes» n'ont pas été rendues publiques d'autant que dès sa mise en place, ce comité a suscité la colère du mouvement féminin. Les défenseures des droits des femmes ont en son temps fortement réagi à « la mainmise du ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social que dirige l'islamiste Bassima Hakkaoui sur une autorité qui doit être d'abord et avant tout indépendante du pouvoir exécutif ». « Nous avons tiré la sonnette d'alarme à l'installation de ce comité par Mme Hakkaoui car nous craignions que l'APALD ne soit soumise à la pression idéologique d'un gouvernement conservateur à tendance islamiste », rappelle cette militante du Printemps féminin pour la démocratie et l'égalité, ne cachant pas sa crainte de voir une telle autorité « s'islamiser».
Le gouvernement Benkirane II va-t-il inverser la tendance et faire enfin du principe constitutionnel de l'égalité une priorité ? « Tout semble indiquer exactement le contraire. Au-delà du fait que la femme ne soit qu'une anecdote pour le chef du gouvernement, l'agenda de l'égalité est loin d'être une priorité pour cet Exécutif. A l'évidence, le gouvernement fait la sourde oreille concernant les revendications du mouvement des femmes relatives à la protection des femmes contre la violence et la discrimination et ignore complètement les droits humains des femmes, en particulier ceux énoncés dans l'article 19 de la Constitution », conclut avec amertume cette parlementaire de l'opposition.

Festival National du Théâtre hassani à Agadir : Un autre médium pour le mise en œuvre de la constitution

Venues de Boujdour, Laâyoune, Smara, Dakhla, Tantan et Guelmim … des troupes de théâtre sont netrées en lice, du 14 au 18 mai courant à Agadir, pour le grand prix du festival national du théâtre hassani. Les spectacles seront donnés, sous l'œil critique et vigilant d'un jury professionnel présidé par la célèbre comédienne Touria Jabrane

Une cérémonie au rythme de la musique hassanie. Pourtant, le festival porte bien sur le théâtre. La culture hassanie s'est trouvé un autre médium et un autre style d'expression artistique pour dévoiler ses richesses et trésors au grand public. Ce mercredi, la deuxième édition du festival du théâtre hassanie était l'occasion pour la rencontre de plusieurs troupes de la région du sud.

Venues de Boujdour, Laâyoune, Smara, Dakhla, Tantan et Guelmim … ces troupes sont en lice, et ce jusqu'au 18 mai courant, pour le grand prix du festival, sous l'œil critique et vigilant d'un jury professionnel présidé par la comédienne de renom Touria Jabrane.

« Depuis quelques années déjà, le théâtre est devenu un moyen qui permet à la culture hassanie de se déployer, d'expérimenter de nouvelles possibilités artistiques », souligne le directeur du festival, Smail Laântra, lors de cette cérémonie d'ouverture.

L'activité parrainée également par le conseil national des droits de l'homme (CNDH) est une mise en œuvre des termes de la constitution de 2011. Son Secrétaire général, Mohamed Sebbar a bien exposé l'enjeu d'un tel intérêt, lors de la même occasion. « L'on est en train de mettre en œuvre à la fois le texte et l'esprit de la Constitution, notamment l'article 5 stipulant que « L'État œuvre à la préservation du Hassani, en tant que partie intégrante de l'identité culturelle marocaine unie, ainsi qu'à la protection des expressions culturelles et des parlers pratiqués au Maroc. ».

Par ailleurs, le festival qui verra également l'organisation d'une conférence et d'ateliers de formation, a rendu un vibrant hommage à l'endroit de deux hommes qui ont servi le théâtre national en l'occurrence Hassan Badida et Mostafa Toubali.

http://www.quid.ma/culture/festival-national-du-theatre-hassani-a-agadir-un-autre-medium-pour-le-mise-en-oeuvre-de-la-constitution/